

لا يحيقراطية بدون
مؤسسات شعبية

المؤتمرات واللجان
في كل مكان

الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية المؤتمرة

صندوق النسان الاجتماعي

ادارة الدراسات والابحاث والعلاقات الدولية

التاريخ : ٧ رجب ١٣٩٨ من وفاة الرسول
الموافق : ١٢ التوار ١٦٨٦ ميلادية

الرقم الاشاري: صنف/٢١/٢٨٢ -

" متأجل جدا "

الأخ / أمين المجلة الشعبية للنسان الاجتماعي /

ببلدية / بيتخاري -

بعد التحية /

نرفق لكم طبقة صورة طبق الأصل من اتفاقية النسان الاجتماعي
المبرمة بين الجماهيرية ودولة بولندا ، وصورة طبق الأصل من الاجراءات الادارية
المنفذة لها والصادرة الفضول اعتبارا من ١ من شهر المريخ ١٩٨٧م
وكذلك تسلیمات العطر رقم (١) لسنة ١٩٨٦م الصادرة عن الأخ / مدير الصندوق .

* تأمل اتخاذ الاجراءات الملازمة لوضع الاتفاقية وأجراءاتها الادارية
وتسلیمات العمل المشار اليها موضع التنفيذ

* والعليكم ورحمة الله وبركاته لام

" د / عصام محمد الزقاني "

مدير ادارة الدراسات والابحاث
والعلاقات الدولية

- صورة للأخ / مدير الصندوق " ،

- صورة للأخوة / مدير الادارات بالصندوق " ،

- صورة بطلب الاتفاقية في بولندا " ،

م / ع الصرواح " ،

ط / ع المهندس " ،

لجنة المجلة الشعبية للنسان

الاجتماعي

بنفس

بريد

٢٩١٤٥ تونس

رقم التسجيل

تحت المقص

٢٩٦٢٩

اتفاقية الفيصلان الاجتماعي
بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
وجمهورية بولندا الشعبية

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية بولندا الشعبية رغبة منها في
تقوية أواصر الصداقة وتنمية العلاقات بين البلدين في مجال الفيصلان الاجتماعي تم الاتفاق
بالتالي على ما يلى :-

مسادة (١)

١ - لا فرض تطبيق هذه الاتفاقية تمنى المصطلحات التالية ما يلى :-

أ - التشريعات : وتعنى جميع القوانين والدراوح والقرارات والتعليمات الصادرة بها
في كل من البلدين المتعاقدين في مجال الفيصلان الاجتماعي
أو التأمين الاجتماعي .

ب - السلطة المختصة : هي اللجنة الشعبية العامة الفيصلان الاجتماعي بالنسبة للجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ووزير العمل والاجور والشؤون
الاجتماعية بالنسبة لجمهورية بولندا الشعبية أو أي سلطة أخرى
يعينها كل طرف من الطرفين المتعاقدين .

ج - المنظمة المهنية : هي الأجهزة التي ينطوي إليها تنفيذ التشريعات .

د - المستخدم الدائم : هو مواطن أحد الطرفين المتعاقدين الذي أوفدته جهة العمل
لتنفيذ أعمال في بلد الطرف الآخر ويتقاضى مرتبًا من جهة
العمل المذكورة .

ه - بلد المواطن : هو البلد الذي توجد على أرضه جهة العمل التي يحمل لديها
المستخدم الدائم .

و - بلد العمل : هو البلد الذي يحصل فيه المستخدم الدائم .

٢ - تكون للعبارات الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية نفس المعنى الراهن لها في التشريعات
المحول بها في بلد كل من الطرفين المتعاقدين .

مسادة (٢)

تفق الطرفان المتعاقدان على تطبيق مبدأ المعاشرة بالمثل فيما يتصل بالحكم الواردة
في هذه الاتفاقية .

مسادة (٣)

يخضع المستخدمون الدائمون فقط للرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية المقررة بتشريعات بلد العطل وتسدد اشتراكاتهم عن ذلك ، ويستثنون من الخضوع لضمان المعاشر والمنع المقدارعه .

مسادة (٤)

لا يجوز للمستخدمين الدائمين وأفراد عائلاتهم طالبة السلطة المختصة أو المفيدة المدنية في بلد العمل بالمنافع التي يحظى بها ضمان المعاشر والمنع المقطوعة .

مسادة (٥)

تتولى جهات العمل التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين تحويل المستخدمين الدائمين التابعين لها عن المرتب أو الأجر المفقود بسبب المرض أو أصابة العطل أو الولادة وذلك في حالة عدم وجود فرع ضماني للساعادات النقدية قصيرة الأمد .

مسادة (٦)

على جهات العمل التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تصدر شهادة إلى المفيدة المدنية في بلد العمل تبين فيها اسم المستخدمين الدائمين المسؤولين وتوقيعاتهم .

مسادة (٧)

أ- يستمر العمل بنصوص الاتفاقية البردية بين الجمهورية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومة جمهورية بولندا الشعبية في مجال التأمين الاجتماعي المورخة في ١١/٧/١٩٧٠م ، وأيضاً تنظيمات تطبيق الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بحساب الجزء القابل للاسترجاع من اشتراكات التأمين الاجتماعي المدفوعة إلى تاريخ ٢١/٥/١٩٨١م ، وحتى تسديدها الالتزامات المالية المتبادلة .

ب- اعتبار ١١/٦/١٩٨١م ، وحتى تاريخ تطبيق هذه الاتفاقية تحدد الحصة القابلة للاسترجاع من اشتراكات الضمان الاجتماعي المدفوعة في بلد العطل بنسبة ٣٤٪ من المرتبات والأجور الخامسة للاشتراكات تطبيقاً لاحكام اتفاقية التأمين الاجتماعي البردية بين البلدين في ١١/٧/١٩٧٠م ، ويتم ذلك وفقاً لإجراءات المنصوص عليها في تنظيمات تطبيق تلك الاتفاقية الصادرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦م .

مسادة (٨)

أ- يستمر صرف المعاشات والمنافع النقدية من أي نوع المفروحة للمستخدمين الدائمين الرئيسي عليهم أو للباقي على قيد الحياة من المستحقين منهم المقررة لهم وفقاً لتشريعات بلد

العمل قبل تاريخ ٢٧/٥/١٩٧١م ويتم تحويلها الى الحساب الذي تحدده السلطة المختصة في بلد الصوطن °

ب - ويجزء ان يتفق الطرفان بشرط خاصه على ان يستبدل بالماشى الم Howell شهريا بمبلغ اجمالي مقطوع يشمل قيمة رأس مال الماشى °

مسادة (٦)

لا تسرى هذه الاتفاقية على :

أ - اعضاً للبعثات الدولية والدبلوماسية والقنصلية °

ب - افراد اطقم السفن والطائرات لغير الملاحة الداخلية أو الطيران الداخلي °

مسادة (١٠)

على جهة العمل التي لديها المستخدمون الدائمون أن تتعاون في مجال الأمن الصناعي والوقاية من اصابات العمل وامراض المرضية المؤسسات والمنظمات المختصة بهذه المسائل في بلد العمل °

مسادة (١١)

أ - تقوم السلطة المختصة والمنظمة المهنية لكل طرف من الطرفين المتعاقدين بالتعاون فيما بينهما في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية وتبادل المساعدات الادارية بدون مقابل °

ب - تقوم السلطة المختصة بما يلى :

(١) الاتفاق على الاجراءات الملازمة للتطبيق °

(٢) الاتصال المباشر فيما بينهما لاتخاذ اجراءات التنفيذ °

(٣) تبادل نصوص التشريعات الخاصة بالبيان الاجتماعي والتعديلات التي تدخل عليها °

ج - يتم تقديم المستندات الازمة لتطبيق هذه الاتفاقية مباشرة من قبل السلطة المختصة أو المنظمة المهنية او جهات العمل في البلدين المتعاقدين دون حاجة لأى تصديق آخر °

مسادة (١٢)

أى خلاف يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية يحل عن طريق لجنة من أربعة أعضاء تمثيل السلطة المختصة لكل طرف اثنين منهم ، وتحتاج اللجنة بناء على طلب من السلطة المختصة لأى طرف من الطرفين المتعاقدين °

مسادة (١٣)

و- عدم الاعمال بما تضمنه المادة (٧) من هذه الاتفاقية ، تلخى اتفاقية التأثير الاجتنابى البردية بين الطرفين المتعاقددين بتاريخ ذوالقعدة ١٣٩٥ هـ الموافق ٧ نوفمبر ١٩٧٦م وتطبيقات العمل الصادرة بمقتضاه وذلك بمجرد ريان هذه الـ اتفاقية .

مسادة (١٤)

أ - تخضع هذه الـ اتفاقية للتمسديق عليهما وفقا لتشريعات كل من الطرفين المتعاقددين .

ب - ترى دعوه الـ اتفاقية لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اليوم الاول من الشهر التالي لتبادل وثائق التـ اتفاقية النهائية .

ج - وبعد انتهاء هذه المدة يمتد العمل بها تلقائيا من سنة الى أخرى ، إلا إذا رأى أحد الطرفين المتعاقددين النـ اتفاقية وذلك باخطار مكتوب يوجه قبل انتهاء مدة مدتها بثلاثة أشهر على الـ اقل .

حررت هذه الـ اتفاقية بـ بدـ يـ نـ ة طـ اـ بـ لـ سـ بـ تـ اـ رـ يـ هـ ١٣٩٥ وـ رـ وـ موـ اـ فـ قـ ٢ دـ يـ سـ بـ ١٩٨٥ مـ من أـ صـ لـ يـنـ بالـ لـ فـ تـ يـنـ الـ حـ رـ يـةـ وـ الـ بـ وـ لـ نـ دـ يـةـ وـ لـ كـ لـ مـ منـ النـ صـ يـنـ نـ فـ سـ الـ قـ وـ رـ الـ قـ اـ نـ رـ بـ

عن مجلس الدولة
لـ جـ مـ رـ يـةـ بـ رـ وـ لـ نـ دـ اـ الشـ بـ بـ يـةـ
(تـ اـ يـ سـ رـ اـ فـ فـ يـ بـ لـ اـ)

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
(اـ بـ رـ اـ دـ يـمـ الفـ قـ يـهـ حـ سـ نـ)

أمين اللجنة الشعبية المأمة للصيانت الاجتماعي

" صورة طابق الأصل "

الجريدة الرسمية الليبية الشعبية الاشتراكية

الاجراءات الادارية لتطبيق اتفاقية

الضمان الاجتماعي المبردة بين الجريدة الرسمية الليبية
الشعبية الاشتراكية و جمهورية بولندا الشعبية

بعد الاطلاع على اتفاقية الضمان الاجتماعي المبردة بين الجريدة الرسمية
الشعبية الاشتراكية ، و جمهورية بولندا الشعبية ، بتاريخ ٩ ربيع الاول ١٣٦٥ من رفقة
الرسول ، الدوافق ٢ من شهر كانون (ديسمبر) ١٩٨٥م ، وتنفيذًا لما نصت عليه المادة (١١)
من الاتفاقية المذكورة .

تم الاتفاق بين مسئولي من صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا وزیر العدل والسياسة
الاجتماعية ، كسلطة مختصة وفقا المادة الاولى من الاتفاقية المشار اليها ، على الاسس
التالية بشأن الاجراءات الادارية .

مادة (١)

تنطبق هذه الاجراءات بالضمان الاجتماعي للعمال الدائمين المشار اليهم في المادة الاولى
فقرة (١) بند (د) من الاتفاقية ، دون غيرهم من المستخدمين الاخرين في بلد العمل .

مادة (٢)

على كل جهة تمارس نشاطا في بلد العمل ان تتقدم الى المنظمة المدنية بالضمان الاجتماعي
لتسجيل نفسها كجهة عمل ، وتسجيل مستخدميها كمستخدمين مشتركين ، طبقا لدكام قانون الضمان
الاجتماعي المعمول به في بلد العمل ، درفقة بدل التسجيل الشهادة المشار اليها في المادة الثالثة

مادة (٣)

على جهات العمل التابعة لاحد الطرفين المقاددين ، ان تصدر شهادة تبيّن فيها اسماء
المستخدمين الدائمين وقرارنهم ولادهم ورقائق اقامهم وتاريخ بداية عملهم ونمايته .

مادة (٤)

اذا طرأ اي تغيير على عدد المستخدمين الدائين ، تتزور جهة العمل المدنية بارسال
للمحل باسمة المستخدمين الدائين الجدد الى المنظمة المدنية بالفستان الاجتماعي فسي
بلد العمل ، لتسجيلهم كضيوف شتركيين .

مادة (٥)

يجب ان تكون كافة الخدمات والقرارات الخاصة بالمستخدمين الدائين
التي ترسل الى المنظمة المدنية بالفستان الاجتماعي في بلد العمل ، تتضمن العبارة
(مستخدم دائم تشمله الاتفاقيـة) ورقة رخصة من جهة العمل .

مادة (٦)

ينقدم المستخدمون الدائين الذين تشملهم الاتفاقيـة ، لهم أو المستحقون منهم من أفراد
عائلاتهم بدلباتهم ، ويمارسون حقوقهم الخاصة بـ جميع أنواع المشاهـات والمفعـات
والاعـانـات الاجـمالـية التي يـفـضـلـها اـشـتـراكـ الصـافـحـ ، في مواجهـةـ المنـظـامـةـ المـدنـيـةـ فـيـ
بلـدـ الـدوـطنـ ، ولا يـجـزـزـ دـارـاسـةـ هـذـهـ الـحـقـقـ تـجـاهـ المنـظـامـةـ المـدنـيـةـ فيـ بلـدـ العـملـ .

مادة (٧)

للـسـتـخـدـمـيـنـ الدـائـيـنـ الـحـقـ فيـ الـاستـفـادـةـ بـفـدـاتـ الرـعـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـطـبـيـةـ وـالـدـوـائـيـةـ
المـجاـنيـةـ ، وـذـلـكـ مـقـابـلـ الاـشـتـراكـاتـ الضـمـانـيـةـ المـسـدـدـةـ عـنـهـمـ فيـ بلـدـ العـملـ .

مادة (٨)

في حالة اصابة او مستخدم دائم مشمول بالاتفاقية باصابة عمل او درء مهني ، ونتج
عن ذلك اعتزال في صحته او جزءه او رفاته ، تتزور المنظمة المدنية بالفستان الاجتماعي
في بلد العمل بمساعدة منظمة الفستان الاجتماعي المدنية في بلد الموطـنـ ، عن طريقـ
تقديـمـ جـديـدـ الـبـيـانـاتـ التيـ يـطـلـبـهاـ المستـخـدـمـ الدـائـيـ اوـ وـرـثـتـهـ الـحـمـولـ عـلـىـ الـمـسـتـحـقـاتـ
الـضـمـانـيـةـ فيـ بلـدـ الـمـوطـنـ .

مادة (٦)

تساوي النسبة المقررة للاشتراكات التي تسدد مقابل الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية
رقم ا لتشريعات الضمان الاجتماعي المعمول بها حاليا (٢٣٪) من المرتب الإجمالي ،
على ان تلتزم جهات العمل بأى تعديل لاحق لهذه النسبة تقررها التشريعات الضمانية في
أو من البلدين .

مادة (٧)

لجهات العمل الحق في استرجاع قيمة جزء اشتراك فرع المعاشر التي استقطعت بعد تاريخ
نفاذ الاذاقية في ١ من شهر ديسمبر (مارس) ١٩٧٢م ، عن طريق خصمها من الديبالت المستحقة
المؤذنة الضمانية بالضمان الاجتماعي في بلد العمل كاشتراكات للرعاية الصحية والاجتماعية .

مادة (٨)

يستمر صرف المعاشات المستحقة طبقا لتشريعات بلد العمل للمستفيدين أو المستحقين
عنهم قبل العمل بحكم اتفاقية التأمين الاجتماعي الموقعة في ٧ من شهر الحرس (نوفمبر)
١٩٧٥م شريطة موافاة جهة الصرف بالبيانات السنوية الدورية المعدة عن كل حالة .

مادة (٩)

يجوز بعد دراسة المستفيد كتابيا ، استبدال المعاشات المشار إليها في المادة السابقة
بمبلغ يقطع يحصل قيمة رأس مال المعاشر .

مادة (١٠)

يتم ترجيع جزء اشتراك فرع المعاشر طبقا لـ حكم اتفاقية التأمين الاجتماعي الموقعة
بين البلدين في ٧ من شهر الحرس (نوفمبر) ١٩٧٥م ، وتدابيرات العمل الصادرة بشأنها .
وذلك حتى تاريخ ٣١ من شهر مايو (مايو) ١٩٨١م .

١٤ (مادة)

اعتباراً من ١ من شهر الصيف (يونيو) ٢٠٢١م ، وحتى تاريخ نفاذ الاتفاقية الفردانية في ١٠ من شهر المارس (مارس) ٢٠٢٢م ، يحدد الجزء القابل للاسترجاع بنسبة (٣٧٥ %) من الرتبة او الاجر الشهري للاشتراكات الفردانية المدورة في بلد المعدل .

١٥ (مادة)

تظل هذه الاجراءات سارية مدة سريان الاتفاقية ، وبطريقها ،

حررت في مدينة وارسو بتاريخ ٢٤ ربيع الاول ١٤٨٦ من رفقة الرسول الدrafق ٢ من شهر الحرم (نوفمبر) ٢٠٢١م ، من سختين اصليتين باللغتين العربية والبولندية ، ولكل دفع ما نفقة الاقافيسة ،

عن ميدقة الشطر الاجتماعي
في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية
عن وزير العمل والسياسة
الاجتماعية في جمهورية بولندا
الشعبية

مازن مصطفى كداد
مدير إدارة التأمينات الاجتماعية

" صورة طبق الأصل "

لا ديمقراطية بدون
دُوريات شعبية

الدُوريات في كل مكان

* الجماهيرية الليبية *
الشعبية الاشتراكية العظمى *

صادق النisman الاجتماعي

تعديلات عدل رقم (١) لسنة ١٩٨٩ م
بشأن تطبيق اتفاقية النisman الاجتماعي
المبرمة بين الجماهيرية العظمى ، وجمهورية بولندا
الشعبية * * *

بعد الاطلاع على قانون النisman الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ م ، وتعديلاته
واللوائح الصادرة تنفيذا له .

وعلى اتفاقية النisman الاجتماعي الموقعة بين الجماهيرية العظمى وجمهورية بولندا
الشعبية بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٦٥ من وفاة الرسول - الدوافق لـ ٢ من شهر الكانون
(ديسمبر) ١٩٨٠ م ، وبناءً على مصادقة الدُوريات الشعبية الأساسية في دور المقادير
العادى الثالث ١٣٩٥ من وفاة الرسول - الدوافق لسنة ١٩٨٥ م ، على الاتفاقية المذكورة .
وعلى رسالة اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي بشأن الافادة بتبادل
وثائق التصديق على اتفاقية النisman الاجتماعي بين البلدين .

وعلى الأحكام الإدارية بتطبيق اتفاقية المشار إليها ، فإنه يراعى في شأن أن
تنفيذ الاتفاقية وأحكامها الإدارية تعليمات العمل التالية :-

أولاً : " بدء سريان اتفاقية "

توزيع اتفاقية النisman الاجتماعي المبرمة بين الجماهيرية العظمى وجمهورية بولندا
الشعبية بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٩٥ من وفاة الرسول - الدوافق لـ ٢ من شهر الكانون
(ديسمبر) ١٩٨٠ م ، مواعيذ التنفيذ اعتباراً من ١ رجب ١٣٦٦ من وفاة الرسول - الدوافق
الاول من شهر المريخ (مارس) ١٩٨٧ م .

ثانياً : " الأفهام من دفع اشتراك المشاه والمنح المقطرة "

(١) يهدى المستخدمون البولنديون الدائمون الماطلون لدى جهات عدل بولندا
 داخل الجماهيرية العظمى من دفع اشتراك المشاه والمنح المقطرة والمحددة نسبة
 ٥ ربع٪) من المرتب أو الأجر أو الدخل الخاضع للاشتراك النسائي ، وذلك
 تنفيذاً لأحكام المادة (٣) من الاتفاقية .

(٢) ليس للمستخدمين البولنديين الدائمين الموفيين من اشتراك المشاه والمنح
 المقطرة بحكم الاتفاقية الحق لأى نوع من المشاشات الضافية والاعانات الاجتماعية
 والمنح المقطرة التي يغطيها اشتراك المشاه والمنح المقطرة .

(٢) يتقدم المستخدمون البولنديون الدائمون الذين تسرى عليهم أحكام الاتفاقيـة أو المستحقين منهم من أفراد عائلاتهم ويمارسون كافة حقوقهم الخاصة بجميع أنواع المعاشات والمنع المقاطعة والاعانات الاجتماعية التي ينتظرونها اشتراك المعاشر والمنع المقاطعة، في مواجهة المذكورة المعنية في جمهورية بولندا الشعبية، ولا يحق لهم ممارسة هذه الحقوق تجاه المذكورة المعنية في الجماديرية العثمانـيـة.

ثالثاً: "شروط الخضوع للاتفاقية"

يشترط فيمن يخضع للاتفاقية من المستخدمين في جهات العمل البولندية ما يلى :-

(١) أن يحمل المستخدم الجنسيـة البولنديـة .

(٢) أن يحمل لدى جهة عمل بولندية أرثـدـته للعمل في الجماديرـية لحسابـها وينقاضـه مرتبـة أو أجـرـه من ذـهـ الجـهـةـ . ويـسـمىـ المستـخدـمـ الذـىـ تـنـطـبـقـ عـلـيـهـ الشـروـطـ السـابـقـهـ بـالـمـسـتـخـدـمـ الدـائـمـ وـدـرـ وـحـدـهـ درـونـ فـيـهـ الذـىـ يـخـضـعـ لـاحـكـامـ الـاـتـفـاقـيـةـ وـيـتـنـتـعـ بـالـاـهـافـهـ منـ اـشـتـراكـ المـعاـشـ وـالـمـنـعـ المـقـاطـعـةـ خـلـالـ مـدـدـةـ عـلـمـهـ بـالـجـمـادـيرـيـةـ الـعـلـمـيـةـ .

رابعاً: "إـلـزـامـ جـهـةـ الـعـلـمـ الـبـولـنـدـيـةـ التـىـ تـزاـولـ نـشـاطـهـ دـاخـلـ الـجـمـادـيرـيـةـ الـعـلـمـيـةـ"

تلقتـ جـهـةـ الـعـلـمـ الـبـولـنـدـيـةـ التـىـ تـسـتـخـدـمـ المـسـتـخـدـمـينـ الدـائـمـيـنـ تـنـطـبـقـ عـلـيـهـمـ أـحـكـامـ الـاـتـفـاقـيـةـ بـمـاـ يـلـىـ :-

ـ ١ـ على جـهـةـ الـعـلـمـ الـبـولـنـدـيـةـ التـىـ تـنـتـعـ بـأـنـ تـقـرـمـ بـتـسـجـيلـ نـسـمـهـ كـجـهـةـ عـمـلـ وـتـسـجـيلـ الـعـاملـيـنـ مـعـهـ ،ـ وـذـكـ لـدـىـ الـمـنـظـمـةـ الـمـعـنـيـةـ فـيـ الـبـلـدـيـةـ الـمـخـصـصـةـ خـلـالـ الـدـوـرـةـ الـمـحدـدـةـ لـلـتـسـجـيلـ الـفـدـانـيـ عـلـىـ أـنـ تـرـقـ بـالـبـلـاتـ تـسـجـيلـ المـسـتـخـدـمـينـ الآـتـيـيـ :

ـ ٢ـ شـهـادـةـ تـبـيـتـ اـسـتـخـدـمـ المـسـتـخـدـمـينـ الدـائـمـيـنـ الـخـاصـيـنـ الـاـتـفـاقـيـةـ .

ـ ٣ـ قـائـمـ بـاسـمـ المـسـتـخـدـمـينـ الـبـولـنـدـيـنـ الدـائـمـيـنـ الـشـمـولـيـنـ الـاـتـفـاقـيـةـ تـقـضـيـنـ أـسـطاـوـهـمـ بـالـكـامـلـ وـتـوـارـيـخـ بـيـلـادـهـمـ وـتـارـيـخـ بـدـاـيـةـ عـلـمـهـمـ وـأـرـقـاءـمـ الـضـيـانـيـةـ زـاجـورـهـمـ وـتـوـقـيـعـهـمـ .

ـ ٤ـ فـىـ حـالـةـ مـاـ يـدـارـأـ أـىـ تـنـيـيـرـ عـلـىـ عـودـةـ المـسـتـخـدـمـينـ الدـائـمـيـنـ ثـقـومـ جـهـةـ الـعـلـمـ بـارـسـالـ بـلـخـقـ بـالـمـسـتـخـدـمـينـ الدـائـمـيـنـ الـجـدـدـ وـالـمـسـتـخـدـمـينـ الدـائـمـيـنـ الـذـيـنـ اـنـتـهـتـ أـعـمالـهـمـ بـالـجـمـادـيرـيـةـ ،ـ وـذـكـ لـدـىـ الـمـنـظـمـةـ الـمـعـنـيـةـ فـيـ الـبـلـدـيـةـ الـمـخـصـصـةـ .



- ٢- تلتزم جهة العمل البولندية بأداء حصة المستخدمين الدائمين في الاشتراكات الضريبية المفروضة الأخرى شهرياً في الرسوم المحددة قانوناً وتحدد هذه النسبة حالياً بواقع (٥٦٪) من الرتب أو الأجر أو الدخل. يتحمل المستخدم البولندي الدائم ما نسبته (٦٢٪) من الرتب أو الأجر أو الدخل، وتحمل جهة العمل البولندية ما نسبته (٢٢٪) من الرتب أو الأجر أو الدخل، وبذلك يكون مجموع ما تلتزم به جهة العمل البولندية بـ (٧٣٪) من الرتب أو الأجر أو الدخل عن كل مستخدم بولندي دائم خاضع للاتفاقية.
- ٣- يجب أن تحصل كافة الجهات والهيئات والمنادج والكشفات الخاصة بالمستخدمين البولنديين الدائمين المخاضعين للاتفاقية والمؤجدة إلى الدوائر الضريبية في الجماديرية عبارة ((مستخدم دائم تسلمه الاتفاقية)) ولو بغير رسمي من جهة العمل.
- ٤- تلتزم جهة العمل البولندية المأولة في الجماديرية باقتهاز كافة الإجراءات الضريبية التي ربما عليها قانون الشهان الاجتماعي واللاراعي الصادرة تنفيذاً له بالنسبة للمستخدمين غير الخاضعين للاتفاقية سواءً بالنسبة لتسجيل الضريبي أو إداء الاشتراكات الضريبية المستحقة.
- ٥- تلتزم جهات العمل البولندية بتزويد المستخدمين التابعين لها عن الأجر المفقود بسبب المرض أو أسباب العمل أو الرايدة.
- ٦- التعاون مع الجهات المختصة في مجالات الأمان الصناعي والرقابة من الجهات العمل.

خامساً: "الموافقة الضريبية للمستخدم البولندي الدائم"

- (١) يتحقق المستخدم البولندي الدائم بالرعاية الصحية والاجتماعية المقرة بموجب أحكام قانون الشهان الاجتماعي.
- (٢) المستخدم الدائم أو ورثته من بعده الحق في الحصول على التأمينات الضريبية والبيانات والوثائق الضرورية في حالات الدرى أو أسباب العمل أو الرايدة. أما بالنسبة لشيان استمرار أقدمية المستخدم الدائم لغرض الدعاوى الجنائي فهو من اختصاص التقاضية الجنائية في جمهورية بولندا الشعبية.

سادساً: "التزام الدوائمة الضريبية في الجماديرية"

- (١) تقوم أجهزة الشهان الاجتماعي في البلدية المنتسبة بتسجيل جهة العمل البولندية وتسبيل المواطنين مما ينافي على طلبات التسجيل المقيدة بما راستيفه البيانات والمستندات المطلوبة طبقاً لـ حكم ١٢ تنقيبة تشريعات الشهان الاجتماعي في الجماديرية.

- ٢) منح البطاقات الضمانية لمن يتم تسجيلهم ضمانياً .
- ٣) تحصيل الاشتراكات الضمانية المستحقة من مراعاة أحكام الاتفاقية .
- ٤) تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية في حالة توافر شروطها استحقاقاً .
- ٥) تسوية الحقوق الضمانية المترتبة على الاتفاقية السابقة ، الموقعة بتاريخ ٧ من شهر الحزيران (يونيو) من عام ١٩٧٥م .
- ٦) صرف المدحيات السابقة المستحقة طبقاً لتشريعات الضمان الاجتماعي في الجماهيرية راس بيالبيا برأس المال المعاهد في حالة ما يطلب صاحب المدحيات ذلك .
- ٧) تسوية حقوق من تتلقى خدتهم من المستخدمين الذين ينتمون لأحكام الاتفاقية طبقاً لتشريعات الضمان الاجتماعي المأذنة بذلك .
- ٨) إجراء القصاص بالنسبة لعمارات العمل البولندية التي خصم منها كامل الاشتراك الضماني بعد سريان الاتفاقية في ١ من شهر مارس (مارس) ١٩٧٦م ، وذلك مع الاشتراكات الضمانية المستحقة اللاحقة على هذه العمارات .

سابعاً: "أحكام عامة"

- ١- لا تسرى الاتفاقية على من استثنتهم تشريعات الضمان الاجتماعي في الجماهيرية .
- ٢- تسرى القانون الإداري والإعمال الديماسي بين السلطة المختصة والمدنية في العبوة .

- ج - في حالة تباين وجهات النظر بين المفاهيم المذهبية أو السلطة المختصة في البلدين تتم تسوية الخلاف عن طريق المراسلات الدوادير بالدائرة الرئيسية فإذا لم يتم ذلك فتتم تشكيل لجنة مشتركة من البلدين طبقاً لأحكام الاتفاقية .

ثامناً: هذه التليمات تعتبر في غاية الأهمية ، وعلى كل فيما يخصه تنفيذها وأعيادها حسبما لا يتجزأ من الاتفاقية واجراءاتها الإدارية .

د / شيف النصر محمد درويش
مدير مندوب الضمان الاجتماعي
بالوكالات



صدرت في طرابلس : ٠ / وجبل ٣١ من دهر
الموافق : ٢١ / ٢ / ١٩٨٢ م

مطر المطراني / الزواقي
طبع المطبوع